نص كامل لكلمة فخامة صادر جباروف رئيس الجمهورية القرغيزية
ألقاها خلال المناقشات العامة للدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

24 سبتمبر 2024م نيويورك

السيد الأمين العام المحترم،
السيد الرئيس المحترم،
رؤساء الوفود المحترمون ،
السيدات والسادة ،

أهنئ دول أفريقيا والسيد فيلمون يونغ المحترم على انتخابه رئيسا للدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. أتمنى لكم النجاح في هذا المنصب وأؤكد أن قيرغيزستان ستقدم الدعم الكامل لرئاستكم لصالح السلام والتنمية المستدامة. كما أعرب عن امتناني للسيد دينيس فرانسيس الموقر على عمله النشط كرئيس للدورة الثامنة والسبعين.

نيابة عن الجمهورية القيرغيزية أؤكد التزامنا بالقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكامها، وأعرب عن دعمي الكامل لجهود المنظمة في ضمان الأمن الدولي، والتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والمناخية العالمية، وكذلك في حماية حقوق الإنسان والحريات.

إن التحديات العالمية التي نواجهها اليوم، مثل أزمة المناخ، والتهديدات التي يتعرض لها الأمن الغذائي، وتزايد عدم المساواة، تتطلب جهودا موحدا من المجتمع الدولي.

خلال هذه الفترة المضطربة، أدعو جميع الدول إلى مواصلة دعم الأمم المتحدة في مهمتها الأساسية المتمثلة في ضمان السلام ومنع المخاطر والتهديدات المعاصرة.

والآن أكثر من أي وقت مضى، أصبح هذا الدعم في غاية الأهمية.

وآمل أن يتم ذلك تحت قيادة الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش وبدعم نشط من الدول الأعضاء، ستتمكن منظمتنا من أداء وظائفها بشكل فعال ومساعدة الدول على حل المشاكل العالمية الملحة.

السيدات والسادة الأعزاء،

نحن نعيش في عالم يصبح أكثر تعقيدًا ولا يمكن التنبؤ به كل عام.

إننا نواجه تحديات غير مسبوقة ـ كارثة مناخية عالمية، وعدم المساواة الاقتصادية التي تقسم الشعوب والقارات، وبطبيعة الحال، الصراعات التي تدمر الأمل في مستقبل سلمي. وفي هذا الوقت نرى مفارقة مثيرة للقلق: **فتكلفة الأسلحة في العالم تتزايد كل عام، في حين لا تزال الدول الفقيرة والضعيفة تعاني من نقص الموارد اللازمة لتنميتها وبقائها** .

أود أن ألفت انتباهكم إلى حقيقتين متنافيتين في عصرنا.

الحقيقة الأولى هي الإنفاق العسكري غير المسبوق.

ووفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، ارتفع الإنفاق العسكري العالمي في عام 2023 بنسبة 6.8% ووصل إلى مستوى قياسي قدره 2.5 تريليون دولار أمريكي سنويا أو 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو مبلغ قياسي في العقود الأخيرة.

فهذا أكثر مبلغ في سنوات العشيرة.

وتوجه القوى الرائدة مبالغ ضخمة من الأموال لإنشاء وتطوير القوات المسلحة وزيادة ترساناتها وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة أكثر تدميرا.

ولسوء الحظ، يحدث هذا في عالم لا تزال فيه العديد من الدول والشعوب غير قادرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية - المياه والرعاية الطبية والتعليم.

نحن بحاجة إلى التأكد من أن الأموال التي تذهب نحو الحرب والدمار والموت يمكن استخدامها لخلق أو حل التحديات العالمية للبشرية جمعاء، ولمساعدة البلدان في كفاحها ضد تغير المناخ، لمنع النزوح الجماعي والهجرة العالمية.

للإنفاق العسكري والنزاعات المسلحة تأثير مدمر على العديد من البلدان، مما يؤدي إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة.

وتؤدي الصراعات والاشتباكات المسلحة إلى تدمير البنية التحتية وانخفاض مستويات المعيشة والهجرة الجماعية، مما يخلق حلقة مفرغة من الفقر وعدم الاستقرار. وبينما تزيد بعض البلدان ميزانياتها المخصصة للأسلحة، فإن العديد من أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدة يفقدون فرصتهم في الحياة الطبيعية.

أما الحقيقة الثانية فهي عدم إحراز تقدم في دعم الدول الفقيرة والضعيفة.

ونحن جميعا ندرك جيدا أن عدم المساواة الاقتصادية مستمرة في الارتفاع.

لقد ظل زعماء العالم يتحدثون عن الحاجة إلى القضاء على الفقر لعقود من الزمن، ولكن في كل مرة لا تتوفر الإرادة للقيام بذلك.

لا تزال الدول في أفريقيا وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية تواجه نقصا مزمنا في التمويل، ونقص الدعم من المجتمع الدولي، وأزمات اقتصادية نظامية لا يمكن حلها بجهود فردية من قبل الدول.

وتحتاج البلدان الواقعة في أسفل الهرم الاقتصادي إلى الاستثمار في الصحة والتعليم والبنية التحتية وتغير المناخ.

ومع ذلك، وعلى خلفية الارتفاع السريع في تكاليف الأسلحة، باتت المساعدات المقدمة لهذه الدول غير كافية على نحو متزايد.. وكثيراً ما تعاني برامج المساعدة الإنسانية والتنمية من نقص التمويل، ويتم تحويل الأموال التي يمكن استخدامها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية إلى شراء الأسلحة والعمليات العسكرية.

إن عدم المساواة بين الدول لا يستمر فحسب، بل إنه يزداد حدة أيضا.

إن العالم أمام الخيار المهم.

وبوسعنا أن نستمر في بناء الأسلحة، والسعي إلى تحقيق الأمن من خلال القوة العسكرية، أو يمكننا اختيار مسار التنمية المستدامة الذي يهدف إلى القضاء على الفقر ودعم الفئات الأكثر ضعفاً.

إن الموارد المخصصة للمؤسسة العسكرية من الممكن أن تساهم بشكل كبير في مكافحة المشاكل العالمية - سواء كان ذلك في الحصول على المياه النظيفة، أو تعليم الأطفال في البلدان النامية، أو مكافحة الجوع، أو تمويل برامج مكافحة تغير المناخ.

إن إحراز التقدم في هذا الاتجاه يتطلب بذل جهود منسقة من جانب البلدان الغنية والفقيرة.

أولا، لا يتعين على الدول المتقدمة أن تزيد حجم المساعدات المالية للدول الفقيرة فحسب، بل يجب عليها أيضا أن تجعلها موجهة نحو مشاريع البنية التحتية والتنمية الاجتماعية.

ثانياً، يتعين على البلدان الفقيرة أن تشارك بشكل أكبر في المبادرات الدولية للتنمية المستدامة وأن تلتزم باستخدام الموارد المتاحة لها على نحو فعال.

ثالثا، يعد نقل التكنولوجيا من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة أمرا مهما، الذي سيسمح لهم بتطوير اقتصادهم بشكل مستقل وتقليل الاعتماد على المساعدة الخارجية.

واليوم نرى أن الصراعات الجيوسياسية لا تتطلب زيادة الإنفاق الدفاعي فحسب، بل إن الأمر الأكثر أهمية هو أن التعاون الدولي مطلوب لحلها.

إذا تمكن المجتمع العالمي من العمل معًا لتحقيق التوزيع العادل للموارد، ومساعدة الدول الضعيفة ومعالجة أسباب الصراعات المسلحة، فسوف نتمكن من خلق عالم أكثر أمانًا وازدهارًا للجميع.

وهذا المسار ممكن إذا بدأنا الاستثمار ليس في الحرب، بل في البشر، وإذا استثمرنا بدلا من الأسلحة في التعليم والطب والتنمية المستدامة.

لقد حان الوقت لإعادة النظر في أولويات الأمن العالمي.

فالأمن لا يقتصر فقط على امتلاك جيوش قوية وأسلحة دمار شامل. ويتحقق الأمن الحقيقي من خلال الثقة والمساواة والرخاء لجميع الشعوب.

ومن خلال الاستثمار في مستقبل البلدان الفقيرة، ومساعدتها على مكافحة الفقر، وتوفير الفرص للنمو المستدام، يمكننا أن نخلق عالما أكثر استقرارا وأمنا.

وفي هذا السياق، أعتبر أنه من المهم والعادل أن يولي المجتمع الدولي المزيد من الاهتمام لقضايا التنمية المستدامة لجنوب الكرة الأرضية والدفاع، في المقام الأول، عن مصالح "أقل البلدان نموا، والبلدان النامية"، و"البلدان النامية غير الساحلية"و"البلدان الجزرية الصغيرة النامية".

زملائي الأعزاء،

إن أحد أخطر التحديات التي تهدد وجود كوكبنا ذاته هو تغير المناخ، الذي يزداد سوءا كل يوم ويؤثر على جميع بلدان وشعوب العالم تقريبا.

إن الذوبان المكثف الملحوظ للأنهار الجليدية، وزيادة تواتر الكوارث الطبيعية، وانخفاض موارد المياه في النظم الإيكولوجية الجبلية، كلها أمور تثير قلقا عميقا. وتهدد هذه العواقب السلبية حياة المجتمعات المحلية، وتساهم في زيادة الفقر، وتدهور البنية التحتية، وإلحاق أضرار جسيمة باقتصاد البلاد.

تواجه قيرغيزستان تحديات ثلاثية - الحاجة إلى الاستثمار في التنمية، والحد من الفقر، والتكيف مع تغير المناخ من أجل تحقيق الحياد الكربوني.

يتطلب كل مجال من هذه المجالات تمويلًا خاصا، لا سيما في سياق ضمان استدامة مناخية لبلدنا والمجتمعات الضعيفة.

ونحن مصممون على تحقيق النجاح من خلال العمل مع شركائنا.

وتقترح قيرغيزستان تعزيز آلية تبادل الديون من أجل "الاقتصاد الأخضر" وتوسيعها على نطاق واسع، وبالتالي مساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا على مكافحة تغير المناخ بشكل مشترك.

وتؤيد قيرغيزستان موقف الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الحاجة إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي وتخفيف عبء الديون على البلدان النامية.

ونقترح أيضًا آلية لاستبدال الديون الخارجية بمشاريع المناخ والاستدامة، ونعمل على إنشاء صندوق استئماني للمناخ يمول المشاريع البيئية في المناطق الجبلية.

تولي الجمهورية القيرغيزية اهتمامًا خاصًا لقضايا المناخ في تنفيذ سياساتها الوطنية، واستنادًا إلى مبادئ التنمية الخضراء، تحدد هدفًا طموحًا لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050.

يتم إنتاج أكثر من 95% من طاقتنا بشكل أساسي عن طريق الطاقة الكهرومائية، والتي تعد المحرك الرئيسي نحو تحقيق هدف خفض الانبعاثات إلى الصفر.

تتمتع بلادنا بفرص واسعة لدمج مصادر الطاقة المتجددة في مختلف قطاعات الاقتصاد، وتطوير البنية التحتية للنقل الكهربائي، والزراعة المستدامة، وتطوير السياحة البيئية.

نحن نتخذ تدابير فعالة لتشجيع استخدام السيارات الكهربائية وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني.

وأود أن أضرب مثالا واحدا فقط على رغبتنا في بناء مستقبل أخضر.

نعلم أن مثل هذه مشاريع "المدن الذكية" الهادفة إلى التنمية المستدامة قد تم تنفيذها وما زالت تتطور بنجاح، مثل "NEOM" في الجزيرة العربية، و"مدينة مصدر" في الإمارات، و"الميناء الغربي" في السويد، و"وادي الشمسي" في الصين . لقد أصبحت أحلام شعوب هذه الدول حقيقة ومثالا لنا.

في يونيو 2023، بدأنا أعمال البناء على شاطئ لؤلؤتنا، بحيرة إيسيك كول، للمدينة الحديثة والمبتكرة "ASMAN" التي تعني "السماء" باللغة القرغيزية.

ومع ذلك في العام المقبل سنبدأ في بناء "المدينة الخضراء" في مدينة كيمين.

نحن نسعى جاهدين لبناء مدينة "خضراء" تكون قدوة لمناطق أخرى من بلادنا وتساهم في الحفاظ على الطبيعة النظيفة للأجيال القادمة، وأنا واثق من أنها ستصبح مركزًا اقتصاديًا وتجاريًا وثقافيًا وسياحيا، مركزا للابتكار والتقنيات الجديدة.

أصبحت آسيا الوسطى منطقة مهمة من حيث الأمن العالمي والاقتصاد العالمي.

وتواصل قيرغيزستان، مع الدول المجاورة العمل على التنمية المستدامة في المنطقة. وبالتعاون مع كازاخستان وأوزبكستان، نعمل على بناء محطة كامبار-آتا-1 للطاقة الكهرومائية، والتي سوف تلبي احتياجات المنطقة من الطاقة والمياه.

ونشارك أيضًا في بناء خط السكة الحديد بين الصين وقيرغيزستان وأوزبكستان، والذي سيعزز التعاون في مجال التجارة والنقل ويربط شرق القارة بغربها.

السيدات والسادة،

إن مستقبل عالمنا يعتمد على المسار الذي نتخذه. فعلينا ألا نستمر في زيادة الإنفاق العسكري، مما يؤدي إلى مزيد من تصعيد الصراعات والكوارث، بل ينبغي أن نركز جهودنا على بناء العالم العادل وآمن ومزدهر للجميع.

إن خياراتنا اليوم ستحدد كيف سيكون شكل الغد بالنسبة للأجيال القادمة.

نحن بحاجة إلى تخفيف التوتر الدولي.

إن الجمهورية القيرغيزية على استعداد للمساهمة في جهود الجمعية العامة ومجلس الأمن للأمم المتحدة الرامية إلى إقامة نظام عالمي مستقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقديم أي مساهمة في الجهود الجماعية للمجتمع الدولي لمواجهة التحديات والتهديدات العالمية.

وفي هذا الصدد، نتقدم بترشيحنا لمقعد العضو غير الدائم في مجلس الأمن للأمم المتحدة للفترة 2027-2028.

نحن كدولة لم يتم انتخابها قط لعضوية هذه الهيئة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، فإننا نعتمد على دعمكم في انتخابات يونيو 2026 في نيويورك.

وفي حالة انتخابها، فسوف تستمر قيرغيزستان في الدعوة إلى زيادة كفاءة وشفافية عمل المجلس، فضلاً عن توسيع تكوينه، مع مراعاة التمثيل الإقليمي المتوازن.

لقد حان الوقت لتصحيح الافتقار إلى التمثيل الأفريقي في المجلس ومعالجة الظلم التاريخي المتمثل في أن 60 دولة عضو، بما في ذلك قيرغيزستان، لم يتم انتخابها قط لعضوية مجلس الأمن، في حين تم انتخاب دول فردية عدة مرات.

وفي قمة المستقبل، أكدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أهمية أهداف التنمية المستدامة وضرورة تنفيذها بالكامل.

ولا تزال قيرغيزستان ملتزمة بخطة التنمية المستدامة العالمية لعام 2030، وتؤكد إنجازاتنا والتزامنا القوي بتحقيق الأهداف، مع مراعاة الأولويات الوطنية والقدرات المالية.

تم دمج أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في استراتيجية التنمية الوطنية لقيرغيزستان حتى عام 2040، مما يخلق فرصًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والرقمنة، وريادة الأعمال، فضلاً عن إدخال تقنيات مبتكرة وصديقة للبيئة للأجيال الحالية والمستقبلية.

و في 22 يوليو من هذا العام اعتمدنا قانون حماية حقوق وأموال رجال الأعمال من القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب.

ينص قانون حماية أعمال المستثمرين على فرض عقوبات المسؤولين المتورطين في الانتهاكات التالية:

- رفض التسجيل الحكومي بشكل غير قانوني ولا أساس له.
- رفض اصدار التراخيص بشكل غير قانوني ولا أساس له.
- القيود غير المبررة وغير القانونية على الأنشطة.
- التدخل غير المبرر والغير القانوني في انشطة المستثمرين وأصحاب المشاريع الخاصة.

وتنص العقوبات الأشد على الانتهاكات المذكورة أعلاه للقانون حيث تقضي بسجن لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات ومصادرة الممتلكات أو فرض غرامات مالية كبريرة.

وفي العام المقبل، ستتقدم بلادنا بمراجعة طوعية وطنية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

نحن على استعداد لمشاركة خبراتنا ومناقشة النتائج التي تم تحقيقها ومواصلة المضي قدمًا نحو هدف أن نصبح واحدة من أفضل 30 دولة في العالم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

باعتبار بلدنا كدولة جبلية، منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، جذبت قيرغيزستان باستمرار انتباه المجتمع العالمي إلى مشاكل التنمية المستدامة للمناطق الجبلية. وبمبادرتنا وبدعم واسع من البلدان الجبلية، يجري تنفيذ "خطة العمل الخمسية لتنمية المناطق الجبلية" للفترة 2023-2027.

وأدعو جميع الدول إلى المشاركة بنشاط في هذا المشروع.

أدعوكم للمشاركة في القمة العالمية الثانية للجبال BISHKEK+25" عام 2027، والتي سيتم فيها تلخيص نتائج "سنوات الجبل الخمس". وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نعمل على الترويج لمبادرة تهدف إلى ترسيخ الحوار العالمي بشأن الجبال والمناخ في البرنامج السنوي لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ COP .

تعمل قيرغيزستان بنشاط على الحفاظ لنمر الثلج، الذي أصبح رمزا للتنمية المستدامة الطويلة الأجل في منطقتنا. وفي ديسمبر 2023، تم الاعتراف بنمر الثلج كرمز وطني لقيرغيزستان. بالتعاون مع 11 دولة، نعمل على حماية هذا الحيوان الفريد. وفي هذا الصدد، يشرفني أن أعلن عن تقديم قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان "اليوم العالمي لنمور الثلج"، وأرجو من الجميع دعم هذه المبادرة.

ويواجه سكان المناطق الجبلية نقصا يوميا في المياه وانعدام الأمن الغذائي والفقر ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية.

ولا ينبغي لهذه البلدان أن تترك وحدها مع مشاكلها. ونحن ندعو المجتمع العالمي إلى اتخاذ إجراءات فعالة لحل هذه القضايا.

الزملاء الأعزاء،
السيدات والسادة،

وفي ختام كلمتي، أود أن أقتبس كلمات من ملحمة "MANAS"، والتي تدعو إلى الصداقة والوحدة والتضامن: "دعونا نوحد قوانا، ونتصرف كواحد"؛ و "حيث توجد الوحدة، توجد الحياة".

لقد حان الوقت للتوصل إلى إجماع دولي جديد يقوم على الثقة ويأخذ في الاعتبار مصالح جميع البلدان.

إن الحكم المتعدد الأطراف المعاصر، المصمم لعالم أكثر بساطة وأكثر استقرارا، غير مناسب للتصدي للتحديات المعقدة والمترابطة وسريعة التغير في عصرنا.

هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها بناء مستقبل قوي ومنور.

شكرًا لكم للحسن الاستماع.